مصر نحو السودان، واضعاً النميري في المواجهة. إلا أن الأخير كان متردداً في السير معه والتطابق مع سياساته، لعلمه أن تماهياً وتماثلاً شديدين مع سياسات السادات سيعرضانه إلى مجابهة محتملة الوقوع مع قوات الأنصار ومع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، خصوصاً وأن الأخير كان قد استقال من جميع مناصبه في الاتحاد الاشتراكي السوداني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، عندما أعلن النميري مساندته لاتفاقات كامب ديفيد[١٩]. وبالطبع كان موقف السعودية المعارض للاتفاقات يفعل فعله لدى الاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

وعليه، فقد اعتبر النميري أنه من غير الحكمة إرضاء السادات كلياً في هذه المرحلة، وفضل انتظار ظروف أخرى أكثر مؤاتاة ليقوم ببهلوانياته السياسية المتأثرة بمهارته الرياضية المعهودة منذ كان ضابطاً شاباً في الجيش، والتي أثبتها ببراعة يشهد لها حين انحرف بانقلاب ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ الوطني إلى هاوية القمع والسحق والسحل للحركة الديمقراطية والاجتماعية التقدمية الوطنية في السودان[٢٠].

لم يطل الوقت، حتى اضطر النظام السوداني، برئاسة جعفر نميري، إلى التنازل أمام ضغط الشارع الوطني المنفعل بالقضية القومية والانتماء العربي، وبالذل والسحق اليوميين اللذين يعانيهما من النظام. فقد عاش الشعب السوداني في شهري أذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، حالة من الغليان أقرب إلى الانتفاضة، ليسير تظاهرات عديدة وصاخبة وكبيرة، تندد بخيانة السادات ومبادرته الاستسلامية[٢١]. ولم يكن حظه مع زعماء المعارضة الرسمية بأحسن حالاً، فقد فشل في اقناعهم بالتعامل معه بسبب موقفه المؤيد لسياسة السادات الاستسلامية[٢٢]. إن موقفاً سياسياً واضحاً من هؤلاء، لصالح دعمه، كان سيجعلهم في مجابهة مع جماهيرهم المتأثرة إجمالاً بالعروبة والاسلام. ولذلك لم يقدموا على اتخاذ هذا الموقف.

كان على النظام السوداني، بقيادة النميري، أن يختار بين أمرين لا ثالث لهما، إما الاستمرار علناً في سياسة محالفة السادات وبالتالي مجابهة غالبية الجماهير السودانية التي أذاقها الأمرين، والتي ألهبت خيانة السادات حماستها القومية والشعبية، وإما الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة.

والاختيار الأول، لم يكن مضمون النتائج؛ فالنظام عاجز وضعيف اقتصادياً، وخائر القوى سياسياً، بعدما انهكته محاولات الانقلابات ومشاريع المؤامرات طيلة السنين الماضية[٢٣]. والجيش الذي يعتمد عليه قصمت ظهره التسريحات المتتالية وقرارات الصرف والطرد من الخدمة. ولم يعد أمامه من حامٍ فعلي غير القوات المصرية المرابطة في السودان[٢٤]، كما كان دأبها منذ انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١. والقوات هذه كبيرة، حتى أن البعض رفع تعدادها إلى ما يقارب الأربعين ألف جندي[٢٥] مهمتهم حماية النظام من السقوط، إلى جانب كونهم احتياطياً أثبت دوماً استعداده للوقوف إلى جانب السياسة الأميركية كما حدث في شابا الكونغو والصومال. وبغض النظر عن صحة العدد الذي تورده مصادر سودانية، فان الثابت كون هذه القوات ساهمت، دوماً، في تثبيت